السيد الأستاذ الفاضل / ممتاز القط

رئيس تحرير جريدة الأخبـــــــار

تحية طيبة وبعد ،،،

طالعتنا جريدتكم الموقرة في عددها الصادر يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٤/١٠ بمقالة تحت عنوان " محاكمة لملف الخصخصة " بقلم الأستاذة / تهاني إبراهيم وذكرت فيها فى ملف المحاكمة أوراق عن شركة المعدات التليفونية والملف الذى تقدم به النائب المستقل على فتح الباب حول اهدار المال العام فى عملية بيع الشركة المصرية للحراريات ٠

وقد رأيت الكتابة لسيادتكم لتوضيح بعض النقاط عن شركتي المعدات التليفونية والمصرية للحراريات :-

- بخصوص شركة المعدات التليفونية فإنه تم بيع ٨٠ % من أسهمها عام ١٩٩٩ لمجموعة مستثمرين ويمثلهم شركـــــة الأهلي للاتصـــــالات و ١٠% من أسهم الشركة للشركة المصرية للاتصالات و ١٠% لإتحاد العاملين المساهمين كضمانة أساسية لحقوق العاملين في مجلس الإدارة كما ينص البند الثاني من العقد على الالتزام باستمرارية نشاط الشركة مع الاحتفاظ بالعمالة الحالية واحتفاظها بجميع الحقـــوق ،
- أما بالنسبة للشركة المصرية للحراريات فإنه في بداية عام ٢٠٠٠ صدر قرار تصفية الشركة بموجب قرار الجمعية العمومية وذلك بناء على تردى أوضاعها المالية والإنتاجية وتراكم خسائرها وديونها التي بلغت حوالي ٥٠٠ مليون جنيه حينذاك ، وكان قوامها مصنع حراريات حلوان ومصنع التبين والميناء النهري ٠

وفى إطار أعمال المصفى المعين من قبل الجمعية العمومية وفقا للإجراءات القانونية تم الإعلان عن مزايدة عامة بالمظاريف المغلقة في عام ٢٠٠٧ لبيع مصنع حراريات حلوان وبذات الشروط الفنية الموضوعة لتشغيله وتطويره بكامل طاقته الإنتاجية وتم الترسية على الشركة العربية للتجارة والصناعة من بين الشركات المتقدمة حيث كان عرضها من أفضل العروض فنيا وماليا ومناسبا لتشغيل المصنع وفقا لشروط المزايدة المطروحة ٠

علاوة على إخطار الجهات المعنية المنوط بها تنفيذ بنود التعاقد خاصة فيما يتعلق باستغلال واستخدام أرض المصنع أو نقله من موقعه الحالي ٠

أي أن عملية البيع انصبت فقط على المقومات المادية لمصنع حراريات حلوان وليس الشركة المصرية للحراريات (تحت التصفية) ٠

لذا لزم التنويه إعمالاً لقانون تنظيم الصحافة
برجاء التكرم بالتنبيه بالنشر بجريدتكم الغراء

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

مدير
مركز معلومات قطاع الأعمال العام

٢٠١٠/٤/١١

(محاسب / السيد معوض السيد)